الهيئة العامة للرقابة المالية

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٢٥

بشأن معايير الملاءة المالية لشركات التأمين

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ؛

وعلى قانون التأمين الموحد الصادر بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٢٤ ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢ لسنة ٢٠٢٥ بشأن قواعد وضوابط ونسب

استثمار أموال شركات التأمين وإعادة التأمين ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٩٥ بشأن أصول والتزامات

شركات التأمين وإعادة التأمين؛

وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٩ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

نطاق التطبيق

تسرى أحكام هذا القرار في شأن معايير احتساب هامش الملاءة المالية للشركات

التي تزاوُل أى من الأنشطة الآتية :

- ١- شركات التأمين وإعادة التأمين .
- ٢ - شركات التأمين التكافلى وإعادة التأمين التكافلى .
- ٣- شركات التأمين الطبى المتخصصة .
- ٤- شركات التأمين متناهى الصغر .
- ٥- شركات التأمين المتخصصة فى أحد فروع التأمين .

(المادة الثانية)

هامش الملاءة المالية المتاح

تلتزم الشركات المخاطبة بأحكام هذا القرار بالاحتفاظ بهامش ملاءة مالية متاح،

وذلك بأن تزيد قيمة الأصول المحسوبة للشركات المذكورة على مجموع التزاماتها

المحسوبة فى أى وقت بنسبة لا تقل عن (١٢٥٪) من هامش الملاءة المطلوب .

(المادة الثالثة)

هامش الملاءة المالية المطلوب

أولاً - عمليات تأمينات الممتلكات والمسئوليات :

يحتسب هامش الملاءة المالية المطلوب باستخدام الطريقتين المبينتين أدناه ، يتم

اعتداد بأعلى قيمة محسوبة ، وذلك على النحو الآتى :

الطريقة	الوعاء المحسوب منه	الاحتساب حتى نهاية السنة المالية المنتهية وفقاً لما يلى :	الاحتساب بعد نهاية السنة المالية المنتهية فى عام ٢٠٢٧/١٢/٣١ وفقاً لما يلى :
الأولى	صافى الأقساط	ما يعادل نسبة (٢٠%) من صافى الأقساط لجميع فروع التأمين .	ما يعادل مجموع النسبتين الآتيتين : (أ) نسبة ٣٠% من صافى الأقساط لفروع التأمين الهندسى والطيران والبتترول والطاقة . (ب) نسبة ٢٥% من صافى الأقساط لباقي فروع التأمين الأخرى .
الثانية	صافى التعويضات التحميلية	ما يعادل نسبة ٢٥% من صافى التعويضات التحميلية المنقضية عن السنة فروع التأمين . على أن يتم إضافة الرصيد الاحتياطى الخاص وفقاً لمتطلبات الملحق (هـ) بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٥٠) والمدرج فى حقوق الملكية عند الاحتساب .	ما يعادل مجموع النسبتين الآتيتين: (أ) نسبة ٣٠% من صافى التعويضات التحميلية المنقضية لفروع التأمين الهندسى والطيران والبتترول والطاقة . (ب) نسبة ٢٥% من صافى التعويضات التحميلية المنقضية لباقي فروع التأمين الأخرى .

الطريقة	التوعاء المحسوب منه	الاحتساب حتى نهاية السنة المالية المنتهية فى عام ٢٠٢٧/١٢/٣١ وفقاً لما يلى :	الاحتساب بعد نهاية السنة المالية المنتهية فى عام ٢٠٢٧/١٢/٣١ وفقاً لما يلى :
			على أن يتم إضافة الرصيد الاحتياطى الخاص وفقاً لمتطلبات الملحق (هـ) بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٥٠) والمدرج فى حقوق الملكية عند الاحتساب .

ويجب ألا يزيد ما يخصم مقابل إعادة التأمين الصادر عند حساب النسب المشار إليها بالجدول أعلاه على (٥٠٪) من إجمالي العمليات .

ثانياً - عمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال :

يُحتسب هامش الملاءة المالية المطلوب بإجمالى ما يلى :

١- ما يعادل ثلاثة فى الألف من إجمالي رؤوس الأموال لعقود التأمين السارية المعرضة للخطر بما يشمل إعادة التأمين ثم تخفض بما لا يزيد على (٥٠٪) مقابل إعادة التأمين .

٢- ما يعادل (٤٪) من مخصص التزامات التغطية التأمينية المتبقية بما يشمل إعادة التأمين، ثم تخفض بما لا يزيد على (١٥٪) مقابل إعادة التأمين.

٣- ما يعادل (١٪) من الاحتياطى الخاص بالشق الاستثمارى المرتبط بوحدات استثمارية وتكوين الأموال للوثائق حال عدم وجود ضمانه، على أن تصيح (٤٪) حال وجود ضمانه.

ويتم إضافة الرصيد الاحتياطى الخاص وفقاً لمتطلبات الملحق (هـ) بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٥٠) والمدرج فى حقوق الملكية عند احتساب الاحتياطيات الفنية بهامش الملاءة المالية المطلوب.

وبالنسبة لعمليات تأمينات الممتلكات والمسئوليات وعمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال، فيجب ألا تقل الزيادة المطلوبة فى قيمة الأصول المحسوبة على الالتزامات المحسوبة المشار إليها (هامش الملاءة المطلوب) عن الحد الأدنى لرأس المال المدفوع وفقاً للقرارات الصادرة عن الهيئة الصادرة فى هذا الشأن، وفى حال التعامل مع معيذى تأمين من غير المسجلين لدى الهيئة لا يعتد به عند الاحتساب.

(المادة الرابعة)

تقييم عناصر الأصول والالتزامات بغرض احتساب هامش الملاءة المالية

أولاً - تقييم عناصر أصول الشركة :

يراعى عند تحديد عناصر أصول شركات التأمين وإعادة التأمين بهدف احتساب

هامش الملاءة المالية المتاح ما يلى :

١ - الاعتداد بقيمة صافى الأصول الواردة فى المركز المالى، وتمثل هذه القيم

الأصول المحسوبة فى تطبيق هذا القرار .

٢ - يُستبعد من قيمة الأصول المحسوبة ما يأتى :

(أ) الاستثمارات :

قيمة مساهمة الشركة فى شركات تأمين أخرى تزاول نفس نشاطها فى مصر

أو من خلال أحد الأطراف المرتبطة بالشركة.

قيمة التجاوز فى النسب المحددة لاستثمار الأموال (المخصصة والحررة) وفقاً

لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢ لسنة ٢٠٢٥ المشار إليه.

الاستثمارات المالية خارج جمهورية مصر العربية وذلك دون الإخلال بافتتاح

فروع أو تأسيس شركات تابعة لها فى الخارج وفقاً للمادة رقم (١٦) من قانون التأمين

الموحد.

التمويل المقدم للغير بخلاف التمويل الممنوح للمؤمن لهم بضمان وثائقهم.

(ب) أصول عقود التأمين:

أرصدة الأقساط تحت التحصيل التى مضى على تاريخ استحقاقها أكثر من ثلاثة

شهور فيما عدا أرصدة الأقساط التى لم يحل ميعاد استحقاقها فى نهاية السنة المالية

بفرع التأمين الطبى شريطة تضمينها فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية والتى

تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية.

ما يزيد من قيمة أرصدة الحسابات الجارية للمؤمن لهم على (٣٠٪).

(ج) الأصول الثابتة:

ما يزيد من قيمة الحاسبات الإلكترونية على (٥٪) من قيمة الأصول المحسوبة

بشرط ألا يزيد عمرها على خمس سنوات.

ما يزيد من جملة الأصول الملموسة على (٢٪) من قيمة الأصول المحسوبة بخلاف الحاسبات الإلكترونية.

قيمة الأصول غير الملموسة بالكامل.

(د) الأصول الأخرى (مدينون وأرصدة مدينة أخرى):

المصروفات والعمولات المدفوعة مقدماً بخلاف الحالات التى تتوافر فيها

الضمانات الكافية وبموافقة الهيئة.

أسهم الخزينة.

(هـ) أى أصول ترى الهيئة عدم توافر الضمانات الكافية لها بناءً على الفحص

الفنى الذى تجريه.

ثانياً - تقييم عناصر التزامات الشركة:

تتضمن الالتزامات جميع عناصر الالتزامات الواردة بالمركز المالى مضافاً إليه

رصيد الاحتياطي الخاص وفقاً لمتطلبات الملحق (هـ) بالمعيار المحاسبى المصرى

رقم (٥٠) والمدرج فى حقوق الملكية وباستثناء مخصص هامش الخدمة التعاقدية

الوارد ضمن التزامات عقود التأمين والقروض المساندة من المساهمين والقروض الحسن

المقدم من المساهمين لتغطية العجز فى نشاط شركات التأمين التكافلى الواردة ضمن

الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى، سواء كانت تلك الالتزامات مستحقة السداد فعلاً

أو مقدرة تقديرًا فنيًا، ويعتد فيها بالقيم التى تقرها الهيئة بناءً على الفحص الفنى

والمالى الذى تجريه فى هذا الشأن.

(المادة الخامسة)

الإجراءات والتدابير الواجب اتخاذها

فى حال وجود انخفاض فى هامش الملاءة المالية

مع عدم الإخلال بالمادة (٢٠١) من قانون التأمين الموحد ، تلتزم شركة التأمين

وإعادة التأمين بالاحتفاظ بهامش الملاءة المالية المطلوب وفقاً لأحكام هذا القرار،

وفى حال انخفاض هامش الملاءة المالية عن النسبة المقررة، يتم اتباع ما يلي:

أولاً : إذا بلغ هامش الملاءة المالية الفعلى (المتاح) نسبة تتراوح ما بين (١٠٠٪)

إلى (١٢٥٪) من هامش الملاءة المالية المطلوب، تقوم الهيئة بإخطار الشركة لاتخاذ

الإجراءات اللازمة لرفع النسبة إلى الحد المطلوب خلال مهلة لا تتجاوز نهاية العام

المالى التالى .

ثانيًا : إذا انخفض هامش الملاءة المالية الفعلى (المتاح) إلى أقل من (١٠٠٪) من هامش الملاءة المالية المطلوب ، يجوز للهيئة إلزام الشركة بواحد أو أكثر مما يلي :

١- تجنيد الأرباح القابلة للتوزيع فورًا ما يكفى لاستكمال النقص فى هامش الملاءة المالية.

٢- زيادة رأس مالها المدفوع وفقًا للخطة التى تضعها الشركة وتوافق عليها الهيئة فى حال عدم وجود أرباح كافية لديها لاستيفاء النقص فى هامش الملاءة المالية. كما يجوز للشركة تغطية عجز هامش الملاءة المالية من خلال حصولها على قرض مساند من المساهمين وفقًا للشروط والضوابط التى تضعها الهيئة فى هذا الشأن، وبمراعاة ما يلي :

- ١- عدم التصرف فى القرض المساند إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة.
- ٢- عدم تحميل القرض لأية فوائد أو عوائد على المبلغ الممنوح.
- ٣- ألا تزيد مدة القرض على خمس سنوات على أن يستهلك القرض على مدار الخمس سنوات بنسب متساوية خلال تلك المدة، وحال اعتماد الشركة على القرض المساند لأكثر من خمس سنوات فى تغطية العجز المشار إليه تقوم الهيئة بمطالبة الشركة بزيادة رأس مالها وفقًا لما تقره فى هذا الشأن.
- ٤- أن يتم معالجة القرض المساند بالقوائم المالية وبما لا يخالف معايير المحاسبة المصرية .

(المادة السادسة)

يُلغى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٩٥ المشار إليه.

(المادة السابعة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره بالوقائع المصرية.

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د/ محمد فريد صالح

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٢٥

٥٠٩ / ٢٥١٠٩ - ٢٠٢٥ / ٨ / ٣ - ٢٠٢٥ - ٥٠٩